

أثر الاستقرار النقدي على الناتج المحلي العراقي للمدة 2004-2022

أ.د.حسين شناوة مجيد⁽²⁾

رسل كريم صادق جعفر الزبيدي⁽¹⁾

rusulalzubaidy903@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد \ جامعة واسط

المستخلص

يهدف البحث لبيان أثر الاستقرار النقدي في مؤشرات الناتج المحلي العراقي باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية، مع تعدد أهدافه من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز الناتج المحلي، ولذلك يهدف البحث الى تحليل مؤشر الاستقرار النقدي وأثر على مؤشر الناتج المحلي وذلك خلال المدة (2004-2022)، تم استعمال برنامج Eviews الاحصائي لتحليل مؤشرات الدراسة المتمثلة في مؤشر الاستقرار النقدي والناتج المحلي، واطهرن نتائج تحليل الانحدار دليلاً قوياً على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معامل الاستقرار النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق، مما يشير إلى أن تحسن الاستقرار النقدي ارتفاع معامل (X) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، واوصى البحث بضرورة تعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحسين سياسات النقد والمالية

الكلمات المفتاحية: الاستقرار النقدي. الناتج المحلي. السياسة النقدية. السياسة المالية.

Abstract ; The research aims to show the impact of monetary stability on the indicators of the Iraqi GDP as an effective tool of monetary policy, with the multiplicity of its goals for achieving stability and promoting the local product, and therefore the research aims to analyze the cash stability index and affected the local product index during the period (2004-2022), the statistical EViews program was used to analyze the study indicators represented in the cash stability index And the local product, and they showed the results of the slope analysis, a strong evidence of the existence of a statistically significant relationship between the coefficient of monetary stability and the real GDP in Iraq, which indicates that the improvement of monetary stability is the high factories (X) leads to an increase in the gross domestic product, and recommended the research to enhance economic reforms and improve monetary and financial policies

Key words: critical stability. Local product. Monetary policy. Financial policy.

1- المقدمة

يعدُّ الاستقرار النقدي الشغل الشاغل لدى السلطة النقدية في أي دولة، حيث يتطلب تحقيقه تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد؛ وذلك لأن عدم الاستقرار النقدي يؤدي إلى إضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية، باعتبار أن الدول أصبحت مفتوحة على بعضها البعض في عالم اقتصادي يكتسبه طابع العولمة الاقتصادية والمالية. كما أنه متعدد الأبعاد ومتشعب الجوانب، لارتباطه بأهم المؤشرات الاقتصادية خاصة النقدية كالتضخم ومعدل الفائدة وسعر الصرف والكتلة النقدية وكذا الناتج المحلي الاجمالي، ما يجعله يؤثر الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية التي تنال قسطاً كبيراً من اهتمام الحكومات والخبراء الاقتصاديين، وفي ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية، كان لزاماً على الدول مواكبة هذه الموجة للمحافظة على استقرارها وبحثها عن تحقيق النمو في الناتج المحلي.

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث:

تعد السياسة النقدية من الأدوات الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العالم، حيث تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم والنمو الاقتصادي والاستقرار في الاسعار في ظل التحديات الاقتصادية التي مر بها العراق خلال المدة من 2004 الى 2022 يثار التساؤل حول مدى تأثير الاستقرار النقدي على الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، فهل يمكن ان يعدُّ الاستقرار النقدي عاملاً محفزاً لنمو الناتج المحلي الراقي خلال هذه المدة، وما مدى العلاقة بينهما من حيث القوة والتأثير؟

2-2 هدف البحث:

يهدف البحث لبيان أثر الاستقرار النقدي في مؤشرات الناتج المحلي العراقي باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية، مع تعدد أهدافه من اجل تحقيق الاستقرار وتعزيز الناتج المحلي، ولذلك يهدف البحث الى تحليل مؤشر الاستقرار النقدي وأثر على مؤشر الناتج المحلي وذلك خلال المدة (2004-2022).

2-3 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة تحليل العلاقة بين الاستقرار النقدي وأثره في الناتج المحلي؛ إذ يعد للاستقرار النقدي دور مؤثر في النشاط الاقتصادي، الا ان انتقال الآثار للنشاط المذكور ما زال يتعرض الى معوقات متعددة، كما تتضح أهمية البحث في تحديد طبيعة الاقتصاد العراقي والذي لازال يعاني من اختلالات متعددة ومتداخلة الاتجاهات، الامر الذي يضعف السياسة النقدية وبالذات يؤثر على مؤشر الناتج المحلي.

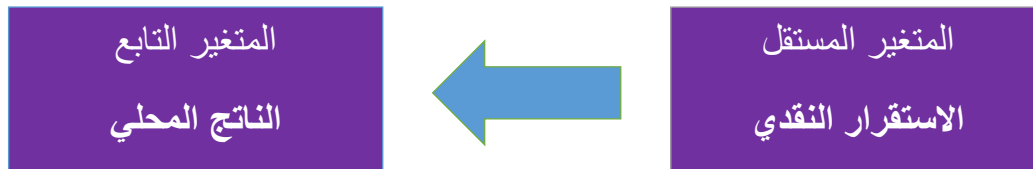
2-4 فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية الرئيسة التالية: ان هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاستقرار النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة من 2004 الى 2022، بمعنى ان تحقيق مستويات عالية من الاستقرار النقدي يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي.

5-2 مجتمع البحث وعينته:

سيتم اجراء البحث بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد العراقي التي تتمثل في مؤشر الاستقرار النقدي والنتاج المحلي خلال المدة من 2004 الى 2022.

6-2 نموذج البحث:

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

3-الجانب النظري

يمثل الاستقرار النقدي أحد أهم أهداف السياسة النقدية التي يسعى إليها البنوك المركزية، والتي تسعى إليها دول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت الادوات التي تبنتها البنوك المركزية في الدول المختلفة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، ويعد الاستقرار النقدي من الأهداف الهامة التي تسعى السلطة النقدية من خلال تطبيق سياستها النقدية الملائمة للوضع الاقتصادي السائد، ويكتسب الاستقرار النقدي اهميته كونه يعكس الوضع الاقتصادي الكلي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية.

3-1 مفهوم الاستقرار النقدي واهدافه: يعرف الاستقرار النقدي بأنه: "تأقلم عرض النقد مع مستويات النشاط الاقتصادي اي التحكم في عرض النقد بما يتناسب مع مستويات النشاط الاقتصادي لتجنب الازمات النقدية والاقتصادية مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار".⁽¹⁾

كما يعرف الاستقرار النقدي بأنه: "المستوى العام للأسعار والاستقرار بسعر صرف الدينار وتوفير هيكل اسعار فائدة ملائم، ويعد الاستقرار النقدي من احد اهم اركان البيئة التي تجذب الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية، وان هذه الاستثمارات تعد المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وبهذا يعد الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في النمو دوراً غير مباشر".⁽²⁾

⁽¹⁾ عبد الحميد – عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 275.

⁽²⁾ اميمة طوقان، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية والعالمية، تموز 2005، ص 4.

ويستند الاستقرار النقدي الى مجموعة من الأهداف ومنها⁽³⁾:

- 1- تحقيق المستوى العالي من التوظيف من خلال الاستغلال الامثل للموارد.
 - 2- تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار إذ يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي ما بين الجانب النقدي والحقيقي في الاقتصاد.
 - 3- تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف من خلال الحد من التوسع المفرط في المعروض النقدي واثره السلبي في قيمة العملة المحلية واحتفاظ السلطات النقدية بالاحتياطات الاجنبية وعدم توسعها في اقراض الحكومات ومن ثم تشجيع الصادرات.
 - 4- بقاء اسعار الفائدة منخفضة ليحقق زيادة في الطلب الكلي على الائتمان ومن ثم زيادة الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لاحقاً.
- من خلال ما سبق يتبين لنا بأن الاستقرار النقدي أحد الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذلك تحقيق معدل نمو عرض النقود يتناسب ويتوافق مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

2-3 العوامل الأساسية المؤثرة في الاستقرار النقدي:

تتمثل هذه العوامل في مختلف حسابات ميزان المدفوعات الخارجية للبلد مصدر العملة حيث يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

- أ- **ميزان المدفوعات:** يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ويؤثر على سعر الصرف من خلال مختلف بنوده. وتأثير مكونات ميزان المدفوعات على سعر الصرف يمكن توضيحها فيما يأتي⁴
- (أولاً) **الاستيراد والتصدير:** عندما يتم تصدير سلع لخارج بلد ما، فإن قيمة هذه الصادرات تدفع عادة للمصدر بعملة أجنبية وعند قيام المصدر ببيع تلك السلعة مقابل العملة الوطنية، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها، أي أنه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين في ميزان المدفوعات لصالح الدول المصدرة وارتفاع قيمة عملتها وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.⁵

⁽³⁾ افتخار محمد مناحي الرفاعي - أروى حاجم سلطان، أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999 -

2015)، مجلة دجلة، مجلد (2)، العدد (1)، 2019، ص 6.

⁴ عبد الله السعيد، الاستقرار النقدي المفهوم والاهمية، دار وائل للنشر، عمان، 2021، ص 48.

⁽⁵⁾ هداي عبد الجليل & المومن عبد الكريم، أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1980 - 2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 2021، المجلد 24، العدد 2، ص 335. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/177769>.

(ثانياً) النفقات السياحية: تكون عادة نفقات السياح الأجانب في بلد ما بالعملة الوطنية لذلك البلد، وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال عليهم بيع عملة أجنبية ليحصلوا على العملة الوطنية وهذا بدوره سيزيد الطلب على العملة الوطنية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية.⁶

(ثالثاً) تصدير واستيراد الخدمات الأخرى: يؤدي تصدير الخدمات إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعرها، كما أن استيراد الخدمات يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعرها.

(رابعاً) أرباح الاستثمارات: عندما تتحقق أرباح في الخارج الأفراد يقيمون في بلد ما، ويرغبون بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية.⁷

(خامساً) حوالات المغتربين: وتشمل الحوالات التي ترد إلى بلد ما من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة.

(سادساً) المساعدات الخارجية: وتشمل المبالغ التي ترد إلى بلد ما من الخارج دون مقابل وتقسم إلى مساعدات خاصة ودولية ومساعدات حكومية. ومثل هذه المساعدات ترد بالعملة الأجنبية وحين تحول إلى العملة الوطنية يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية ورفع سعرها.

(سابعاً) التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية: وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر لتحوّل في البلد المستقبل، إن انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يزيد الطلب على العملة التي تتجه إليها رؤوس الأموال العملات ويرفع سعرها في الأسواق، ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي انخفاض أسعارها.⁸

(ثامناً) القروض الدولية: وتتمثل في الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض حكومية أو دولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر.

(تاسعاً) تحويل الأموال بقصد المضاربة: وهي تدفق الأموال إلى بلد ما من بلدان أخرى لاعتقاد المحولين أن سعر النقد في ذلك البلد سوف يرتفع خلال فترة قصيرة من الزمن مما يمكنهم من تحقيق ربح رأسمالي وفير خلال فترة قصيرة، إن تدفق رؤوس الأموال إلى بلد ما يزيد الطلب على عملته ويؤدي إلى ارتفاع سعرها.⁹

⁽⁶⁾ ANANI, Al-Saeed. Effects of exchange rate fluctuations and the economic institution's measures to counter them, Master Thesis, University of Hajj Lakhdar, Algeria, 2006, p. 11

⁽⁷⁾ مليط نوال، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل-، الجزائر. ص52.

⁽⁸⁾ فاطمة الزهراء العلوي، العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي في الدول العربية، المجلة العربية للاقتصاد والمالية، العدد45، 2020، ص18.

ب- الدخل وسعر الصرف:

يعدُّ الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف، ويأتي أثره باتجاهين هما:

إن حدوث تغير في الناتج المحلي الإجمالي قد يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي، والعكس يؤدي إلى رفعه، وهذا هو الأثر الرئيس، مع افتراض حرية حركة رأس المال، فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدول المستقبلية له، مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي.⁽¹⁰⁾

ت- كمية النقود:

إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينجم عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ث- سعر الفائدة:

يعدُّ الاقتصاديون أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار صرف العملات المرتبط بشكل كبير بسعر فائدها، ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة سيدفع العملة للارتفاع بسبب زيادة الطلب عليها، وأن انخفاض سعر الفائدة سيدفع سعر النقد للانخفاض بسبب زيادة عرضها.

ج- التضخم المحلي والعالمي:

تأتي العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من عدة قنوات أهمها:¹¹

(أولاً) القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تؤكد على انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار.

(ثانياً) قناة خفض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية.

3-3 مؤشرات الاستقرار النقدي:

من أهم مؤشرات الاستقرار النقدي وهما:

أولاً: معامل الاستقرار النقدي: وهو مقياس كمي ناتج من تحليلات كمية النقود المعروضة بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادي، حيث يتم قياس ابعاد عملية الاستقرار النقدي من خلال هذا المعامل وبالتالي نستطيع الحكم على مستوى

⁽⁹⁾ BELKACEM, A. Exchange rate policies. Periodic series on development issues in the Arab countries, a reference previously mentioned, 2003, p. 2.

⁽¹⁰⁾ BELKACEM, A، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁽¹¹⁾ اياد عبد الفتاح نور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 147 – 148.

الاستقرار الاقتصادي. يستند هذا المؤشر الى النظرية الكمية للنقود للاقتصادي (ارفنج فيشر)⁽¹²⁾، ويمثل مقياساً كمياً ناتجاً عن تحليل كمية النقد المعروضة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية إذ يتم قياس ابعاد عمليات الاستقرار النقدي من خلال هذا المؤشر ومن ثم الحكم على مدى مستوى الاستقرار الاقتصادي و يعتمد هذا المؤشر على المعروض النقدي ومدى تطوره ليعبر عن التطور الحاصل لوسائل الدفع في الاقتصاد من جهة و يعتمد على الناتج المحلي الاجمالي ومدى تطوره من جهة أخرى ليعبر عن كمية المعاملات التي تتم في المجتمع⁽¹³⁾، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$B = \frac{\Delta M / M}{\Delta GDP / GDP}$$

إذ تمثل:

B: الاستقرار النقدي.

M/MΔ: معدل نمو عرض النقد عند المقياس M2

GDP/GDPΔ: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: السيولة العامة: يختلف تحديد مفهوم السيولة العامة في الاقتصاد وذلك تبعاً لدرجة تطور ونمو الجهاز المصرفي لذلك الاقتصاد، حيث يعود الاطار المفاهيمي للسيولة العامة إلى منهج راد كليف (Radcliffe)⁽¹⁴⁾؛ ووفقاً له فقد عرفت السيولة العامة على انها تعبر عن وضع السيولة الكلية الاجمالية للاقتصاد وهي عامل مهم ومؤثر في قرارات الانفاق على السلع والخدمات وتمثل السيولة العامة مركز ميكانيكية السياسة النقدية.

اما المعنى الاقتصادي للسيولة العامة فهو النسبية لتحويل المستثمرين لأوراقهم المالية الى نقود اي درجة المرونة التي تتحول بها اصول معينة الى نقود. او يمكن ان تعرف على انها الاصول المستثمرة التي من الممكن تحويلها الى نقد بسرعة ويسر وبدون او بأقل الخسائر في قيمتها ومن الممكن ان تكون الاصول المستثمرة سهلة التسييل، إذا كان من الممكن بيعها وشرائها وبسهولة.

ويستند هذا المؤشر الى النظرية الكمية للنقود المعاصرة التي ترى ان التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو الذي يحدث التغير في المستوى العام للأسعار، وان استقرار المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق الا

⁽¹²⁾ صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، 2020، ص 2.

⁽¹³⁾ صبيحي حسون الساعدي – اية علاء الدين عبد المهدي، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق – دراسة تحليلية للمدة (2004 – 2020)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (130)، 2021، ص 6.

⁽¹⁴⁾ (Radcliffe): تقرير لجنة عمل النظام النقدي المعروف باسم تقرير رادكليف هو تقرير نشر عام 1959 حول السياسة النقدية وطريقة عمل مصرف إنجلترا.. سميت على اسم رئيسها: "سيريل رادكليف st. Viscount Radcliffe"، بدأ التقرير في جمع الأدلة في عام 1957 وكان نتيجة عدم الرضا عن طريقة عمل السياسة النقدية في الخمسينيات. لا تزال حتى اليوم وثيقة مرجعية مهمة عن مصرف إنجلترا.

بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما يعرف بـ الحجم الأمثل لكمية النقود؛ إذ افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها ينبغي أن يظل نصيب الوحدة المنتجة ثابتاً إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد خلال فترة الأساس، أما إذا ازداد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيمكن أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بمقدار يلغي سرعة دوران النقود على المستوى العام للأسعار.⁽¹⁵⁾

3-4 الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد به "قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها والمباعة في السوق خلال سنة"، ويكون الإنتاج بواسطة العناصر المحلية سواء كانت في الداخل أو الخارج.

ويشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى: "معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة وهي سنة في العادة"، إذ يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية من أجل استبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي. فارتفاع الناتج القومي الحقيقي يعني إن الاقتصاد ينمو ويكون الهدف الذي تسعى إليه كل الدول، أما انخفاض الناتج القومي فيعني إن الاقتصاد القومي يتناقص، وهذا غير مرغوبة فيه، أما إذا كان الناتج القومي مستقرًا فيعني إن الاقتصاد القومي ثابت.⁽¹⁶⁾

3-5 العلاقة النظرية بين الاستقرار النقدي والناتج المحلي الإجمالي:

يرتبط الاستقرار النقدي ارتباطاً وثيقاً بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يشكل البيئة الأساسية التي تتيح للاقتصاديات تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة، يعدُّ الاستقرار النقدي أحد الركائز الرئيسية التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية لضمان استقرار الأسعار وتوازن سوق العملات، مما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين والأفراد في النظام الاقتصادي. من الناحية النظرية، تُظهر الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية الفعالة التي تحافظ على استقرار الأسعار وتوازن سوق العملات تُسهم في تحسين مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.¹⁷

يمكن القول: إن الاستقرار النقدي يعدُّ أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق الناتج المحلي المستدام. حيث أن السياسة النقدية الفعالة يمكن أن تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد، مما يسهم في تحقيق استقرار الأسعار وتقليل التضخم بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة النقدية يمكن أن تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يشجع على زيادة الاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي بالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي.

العلاقة بين الاستقرار النقدي والناتج المحلي في العراق هي علاقة معقدة ومتشابكة، تعكس تفاعل السياسات النقدية مع إشكاليات بنوية عميقة. فمن جهة، يعدُّ الاستقرار النقدي شرطاً ضرورياً لتحفيز النمو في الناتج المحلي، لكنه يظل رهيناً

⁽¹⁵⁾ محمد عادل الشمري، مؤشرات الاستقرار النقدي وأثرها على الاقتصاد الوطني، دار الفكر العربي، الرياض السعودية، 2022، ص 95.

⁽¹⁶⁾ الهام وحيد دحام منذور، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٠٦، ص ٣٦.

¹⁷ Clarida, R., Galí, J., & Gertler, M. (2000). Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence and Some Theory. The Quarterly Journal of Economics, 115(1), 147-180.

بسياق اقتصادي هثي يعاني من اعتماد أحادي على النفط، وغياب التنوع الإنتاجي، واختلالات مؤسسية تُفاجئ فجوة الثقة بين السياسات المعلنة والواقع الاقتصادي.

الاستقرار النقدي في العراق ليس غايةً بحد ذاته، بل هو جسر نحو اقتصاد مُنتج قادر على توظيف الموارد البشرية والمادية. دون ذلك، سيظل نمو الناتج المحلي رهينة إيرادات النفط، والاستقرار مجرد هدنة مؤقتة بين أزميتين.

4-الاطار العملي

4-1 تحليل العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي في العراق 2004-2022

عرض النقود هو إجمالي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد في وقت محدد، ويشمل ذلك النقود المتداولة خارج البنوك (الأوراق النقدية والعملات المعدنية) والودائع المصرفية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد. يعدّ عرض النقد أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي، والسيولة المالية في الاقتصاد.¹⁸، ويتكون عرض النقد من مكونين هما:

- 1- عرض النقد الضيق يشمل عرض النقد الضيق (M1) جميع الأموال السائلة المتاحة بسهولة للاستعمال في المعاملات اليومية. يتضمن ذلك النقود الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في السوق، بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك التي يمكن سحبها في أي وقت دون قيود.¹⁹
- 2- عرض النقد الواسع: يشمل عرض النقد الواسع (M2) جميع مكونات عرض النقد الضيق (M1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية، والشهادات الاستثمارية، والودائع في حسابات التوفير.

جدول (1): تطور النقد الضيق وعرض النقد الواسع والاستقرار النقدي في العراق للمدة 2004- 2022 (مليون دينار)

السنة	عرض النقد (M1) مليون دينار	معدل تغير %	عرض النقد M2 مليون دينار	معدل تغير %	النقدي (M2)	النقدي (M1)
2004	10148	-	12,254	-	35.2	36.3
2005	11399	12	14,684	19.83%	0.27	0.16
2006	15460	36	21,080	43.56%	0.8	0.65
2007	21721	40	26,956	27.87%	2.15	3.07
2008	28189	30	34,920	29.54%	0.66	0.66

¹⁸ الجنابي، محمود حسن. *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015.

¹⁹ Jones, Robert. "The Measurement of Money Supply." *Journal of Economic Perspectives*, vol. 34, no. 2, 2020, pp. 45-60 .

2.12	2.90	30.12%	45,438	32	37300	2009
2.35	2.78	32.90%	60,386	39	51743	2010
0.60	0.63	19.53%	72,178	21	62474	2011
0.26	0.10	1.56%	73,301	2	63736	2012
2	2	16.73%	85,561	16	73830	2013
0.6	0.4	1.14%	86,540	-2	72690	2014
0.45	0.5	-2.33%	84,527	-10	65435	2015
3.5	4	7.03%	90,466	8	70733	2016
0.18	0.09	2.64%	92,857	1	71161	2017
0.23	0.23	2.73%	95,391	-3	68766	2018
2.11	2.88	8.44%	103,441	26	86800	2019
0.57	0.67	15.92%	119,907	19	103400	2020
0.46	0.59	16.66%	139,886	16	119944	2021
0.52	0.63	20.20%	168,202	4.76	146399	2022

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على البنك المركزي العراقي. النشرة الإحصائية السنوية. تم الاسترجاع من <https://cbi.iq> وصندوق النقد الدولي

يُبين الجدول التالي تطوير الناتج المحلي الإجمالي للعراق ونصيب الفرد منه ونسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (2) تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2022 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	38,000	1,500	5.0

10.5	1,700	42,000	2005
7.1	1,900	45,000	2006
11.1	2,200	50,000	2007
10.0	2,500	55,000	2008
9.1	2,800	60,000	2009
8.3	3,100	65,000	2010
7.7	3,500	70,000	2011
7.1	3,800	75,000	2012
6.7	4,100	80,000	2013
6.3	4,400	85,000	2014
-5.9	4,200	80,000	2015
-6.3	4,000	75,000	2016
6.7	4,300	80,000	2017
12.5	4,800	90,000	2018
5.6	5,100	95,000	2019
-10.5	4,800	85,000	2020
11.8	5,400	95,000	2021
4.8	5,165	203,292	2022

استند هذا الجدول إلى مصادر موثوقة مثل وزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي، التي توفر بيانات حديثة حول الاقتصاد العراقي ومؤشراته.²⁰

2-4 متغيرات البحث

الجدول (3) متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	رمزه
معامل الاستقرار	مستقل	X
الناتج المحلي الإجمالي	تابع	Y

3-4 تحليل علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

معامل الارتباط بين X و Y هو -0.31، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ضعيفة بين المتغيرين. هذا يعني أنه مع زيادة قيمة (معامل الاستقرار)، تميل قيمة (الناتج المحلي الإجمالي) إلى الانخفاض.

الجدول رقم (4) قيم معاملات تضخم التباين (VIF)

العلاقة بين المتغيرات	قيمة VIF
X و Y	1.709968

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

4-4 نتائج تقدير النموذج الخاص بالاستقرار النقدي وعلاقته بالناتج المحلي وفق نموذج التأثيرات الديناميكية

الجدول (5): نتائج الانحدار باستعمال نموذج GMM

Dependent Variable: Y		
Method: Generalized Method of Moments		
Date: 04/06/24 Time: 15:11		
Sample (adjusted): 2005 2022		
Included observations: 18 after adjustments		
Estimation weighting matrix: Two-Stage Least Squares		

Standard errors & covariance computed using estimation weighting matrix				
Instrument specification: X C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	3.034981	1.141610	2.658509	0.0172
C	2.683074	1.728749	1.552032	0.1402
R-squared	0.306389	Mean dependent var		6.127778
Adjusted R-squared	0.263038	S.D. dependent var		5.655794
S.E. of regression	4.855301	Sum squared resid		377.1832
Durbin-Watson stat	1.440754	J-statistic		0.000000
Instrument rank	2			

بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يقدم الجدول المقدم (مع افتراض أن "Y" يمثل الناتج المحلي و "X" يمثل معامل الاستقرار النقدي) نتائج تحليل الانحدار باستعمال نموذج GMM (Generalized Method of Moments) لفهم العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي والناتج المحلي في العراق خلال المدة من 2005 إلى 2022.

- أُستعمل نموذج GMM (Generalized Method of Moments) مع طريقة تقدير المربعات الصغرى ذات المرحلتين للتحكم في مشكلة التباين غير المتساوي والتبعية الذاتية المحتملة.
- أُستعمل معامل الاستقرار النقدي (X) والثابت (C) كأدوات قياس.

نتائج التقدير:

1. معامل الاستقرار النقدي (X): بلغت قيمة المعامل: 3.034981 والخطأ المعياري: 1.141610 والقيمة الإحصائية t: 2.658509 وكانت قيمة الاحتمال (p-value): 0.0172
2. الثابت (C): بلغت قيمة المعامل: 2.683074 والخطأ المعياري: 1.728749 والقيمة الإحصائية t: 1.552032 وقيمة الاحتمال (p-value): 0.1402

ويمكن مناقشة النتائج كالآتي:

1. معامل الاستقرار النقدي (X): تشير قيمة المعامل الإيجابية (3.034981) إلى أن هناك علاقة طردية بين معامل الاستقرار النقدي والنتائج المحلي، بمعنى آخر كلما تحسن الاستقرار النقدي (ارتفع معامل X)، من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي، وتشير قيمة الاحتمال (p-value): قيمة الاحتمال (0.0172) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). هذا يعني أن العلاقة بين معامل الاستقرار النقدي والنتائج المحلي ذات دلالة إحصائية على مستوى 5%.
 2. الثابت (C): قيمة المعامل: تشير قيمة الثابت الإيجابية (2.683074) إلى أنه حتى بعد التحكم في تأثير معامل الاستقرار النقدي، لا يزال هناك تأثير ثابت على الناتج المحلي، وكانت قيمة الاحتمال (0.1402) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) هذا يعني أن تأثير الثابت على الناتج المحلي غير ذي دلالة إحصائية على مستوى 5%.
- وبما يخص ملائمة النموذج:

1. معامل التحديد (R-squared): قيمة معامل التحديد (0.306389) مقبولة، لكنها ليست عالية، مما يشير إلى أن النموذج يفسر جزءاً معقولاً من التباين في الناتج المحلي، وبما يخص قيمة معامل التحديد المعدل (0.263038) أقل، مما قد يشير إلى وجود مشكلات في النموذج، مثل التغيرات غير المتساوي أو التبعية الذاتية.
2. الإحصائية t لدرجة دوربين واتسون (Durbin-Watson stat): وقيمة الإحصائية (1.440754) غير حاسمة،

5-4 النتائج والتوصيات

وفقاً للتحليل نستنتج الآتي:

- هناك دليل إحصائي على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معامل الاستقرار النقدي والنتائج المحلي في العراق خلال المدة من 2004 إلى 2022.
- كلما تحسن الاستقرار النقدي، من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي.
- يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية على مستوى 5% بين معامل الاستقرار النقدي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق.
- تدعم النتائج الفرضية مما يشير إلى أن تحسن الاستقرار النقدي ارتفاع معامل (X) يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أظهرت نتائج تحليل الانحدار دليلاً قوياً على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معامل الاستقرار النقدي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق.

بناءً على نتائج البحث والتحليل السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

1. تعزيز الإصلاحات الاقتصادية : من خلال دعم النمو الاقتصادي من لدن الحكومة العراقية والعمل على تعزيز السياسات والإجراءات التي تعزز الثقة في الاقتصاد وبيئة الأعمال.
2. تحسين سياسات النقد والمالية: مما يؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وتشجيعاً لتحسين الناتج المحلي.
3. تعزيز الشفافية والحوكمة : لضمان أن تكون السياسات الاقتصادية مستدامة وفعالة، وهذا من شأنه أن يساعد في تحسين الثقة في النظام المالي.
4. تعزيز التعليم والتدريب: لتعزيز قدراتهم على تطبيق السياسات الاقتصادية الصحيحة وإدارة التحديات المالية والاقتصادية بشكل فعال.

المراجع:

- 1- افتخار محمد مناحي الرفاعي - أروى حاجم سلطان، اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999 – 2015)، مجلة دجلة، مجلد (2)، العدد (1)، 2019،
- 2- الهام وحيد دحام منذور، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٠٦،
- 3- اميمة طوقان، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية والعالمية، تموز 2005،
- 4- اياد عبد الفتاح نور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 5- الجنابي، محمود حسن. *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015.
- 6- صبحي حسون الساعدي – اية علاء الدين عبد المهدي، اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق – دراسة تحليلية للمدة (2004 – 2020)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (130)، 2021.
- 7- عبد الحميد – عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007،
- 8- عبد الله السعيد، الاستقرار النقدي المفهوم والاهمية، دار وائل للنشر، عمان، 2021.
- 9- فاطمة الزهراء العلوي، العوامل المؤثرة في الاستقرار النقدي في الدول العربية، المجلة العربية للاقتصاد والمالية، العدد 45، 2020.
- 10- محمد عادل الشمري، مؤشرات الاستقرار النقدي واثرها على الاقتصاد الوطني، دار الفكر العربي، الرياض السعودية، 2022،
- 11- مليط نوال، " فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة (2000 – 2014)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل-، الجزائر.
- 12- هداجي عبد الجليل & المومن عبد الكريم، أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1980- 2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 2021، المجلد 24، العدد 2.

13-(Radcliffe): تقرير لجنة عمل النظام النقدي المعروف باسم تقرير رادكليف هو تقرير نشر عام 1959 حول السياسة النقدية وطريقة عمل مصرف إنجلترا.. سميت على اسم رئيسها: "سيريل رادكليف st. Viscount Radcliffe"، بدأ التقرير في جمع الأدلة في عام 1957 وكان نتيجة عدم الرضا عن طريقة عمل السياسة النقدية في الخمسينيات. لا تزال حتى اليوم وثيقة مرجعية مهمة عن مصرف إنجلترا.

14- صندوق النقد العربي، التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، 2020.

المصادر الأجنبية :

- 1- ANANI, Al-Saeed. Effects of exchange rate fluctuations and the economic institution's measures to counter them, Master Thesis, University of Hajj Lakhdar, Algeria, 2006.
- 2- BELKACEM, A. Exchange rate policies. Periodic series on development issues in the Arab countries, a reference previously mentioned, 2003.
- 3- Clarida, R., Galí, J., & Gertler, M. (2000). Monetary Policy Rules and Macroeconomic Stability: Evidence and Some Theory. The Quarterly Journal of Economics, 115(1), 147-180.
- 4- Jones, Robert. "The Measurement of Money Supply." *Journal of Economic Perspectives*, vol. 34, no. 2, 2020, pp. 45-60
- 5- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82>.
- 6- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/177769>.